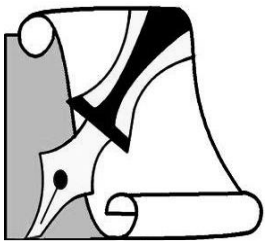

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الجيش الإسرائيلي يواجه نقصاً بالعتاد والجنود وتزايد المُصابين بإعاقات بينهم.....	3
2	نَجْل نتنياهو يُشارك فيديو يحثّ على التمرّد العسكري وقتْل الغَزيّين وعدم "تسليم" القطاع.....	4
3	مسؤول إسرائيلي: لا يمكن التوصّل إلى تهدئة في ظلّ الحكومة الحالية.....	5
4	استطلاع: 64% من الإسرائيليين يعارضون إقامة دولة فلسطينية.....	6
5	استطلاع: 70% من الإسرائيليين يرغبون في إزاحة نتنياهو عن الحكم.....	6
6	آيزنكوت: حماس تُجَدّد قوّتها والقتال سيستمر لسنوات قادمة.....	7
7	تحذيرات إسرائيلية من تداعيات "الخسارة المتكرّرة" في لاهاي.....	7
8	تعهّد بسحْق داعمي فلسطين.. تفاصيل اجتماع سريّ عَقَده ترامب مع مُتَبرّعين يهود.....	8
9	تخوّف إسرائيلي من تَبِعات "شريط التمرّد" على قرْب سيناريو "الحرب الأهلية.".....	9
10	صحيفة بريطانية: "الموساد" هَدّد المدّعية العامة في لاهاي للامتناع عن التحقيق ضدّ "إسرائيل.".....	10
11	إقليم بلجيكي يَحْظر مرور الأسلحة المُتّجهة إلى دولة الاحتلال عبر مطاراته.....	11
12	الاتحاد الإفريقي": الضربات على رفح استخفاف بقرار "العدل الدولية.".....	12
13	آيزنكوت: نتنياهو فشِل أمنياً في غزة.. وَصَف ترويجه لهزيمة حماس بـ" زراعة الوهم.".....	12
14	تقرير: عدد رافضي الخدمة بالجيش الإسرائيلي بالحرب الحالية "غير مسبوق.".....	13
15	الكنيست يُصادِق على مشروع قانون يعتبر الأونروا "منظمة إرهابية.".....	14
16	فضيحة في الجيش الإسرائيلي تطال مُكَلّفين بالخدمة وشبكة من المُحامين والأطبّاء النفسيين.....	15
17	جيش "إسرائيل" في "قائمة العار" لأوّل مرّة.....	15

التفاصيل:

1 – الجيش الإسرائيلي يواجه نقصاً بالعتاد والجنود وتزايد المُصابين بإعاقات بينهم

تواصل "إسرائيل" حربها على غزة، لأكثر من سبعة أشهر ونصف الشهر، ممّا بات يؤثّر بشكل بالغ على جيشها وجنودها، في ظلّ تراجع مخزون الذخيرة ونقص المعدّات العسكرية، وبشكل أكبر في ظلّ الإصابات في صفوف الجنود الإسرائيليين وتراجع معنوياتهم، وفقاً لمحلّلين عسكريين. وأفاد المحلّل العسكري، عَمير ربابورت، في صحيفة "ماكور ريشون"، بأن كميّة الدبّابات بحوزة الجيش حالياً هي أقل من نصف الدبّابات التي كانت لديه قبل عشر سنوات، "وأقل بكثير من 'الخط الأحمر' الذي رسمته هيئة الأركان العامة. والجيش الإسرائيلي هو جيش صغير جداً قياساً بالمهمّات التي يتعيّن عليه مواجهتها في الجبهات المختلفة". إضافة إلى ذلك، وفقاً لربابورت، قُتِل مئات الجنود والضبّاط في الحرب الحالية؛ كما أن عدد الجنود المُصابين كبير؛ ويوجد حالياً 10 آلاف جندي مُعاق، وكثيرون بينهم شُخّصوا بأنهم "مَرْضى نفسيون". وتابع أن عدداً كبيراً من الجنود يُعانون من أعراض ما بعد الصدمة، "والوسيلة الأكثر نجاعة حالياً هي مُحادثات مع علماء نفسيين، الذين يتردّدون بأعداد كبيرة إلى قواعد الجيش الإسرائيلي حول قطاع غزة، وأحياناً عند الحدود الشمالية، ويُجْرون محادثات مع الجنود، قبل المعارك وبعدها". وأشار ربابورت إلى أن "النقص بالجنود ملموس في جميع أنحاء الجيش، لكن النقص الأكبر موجود في مستوى الضبّاط الميدانيين، بين قادة الوحدات والسرايا. وهناك أيضاً مسألة الكفاءة النفسية للجنود"، بسبب الفترة الطويلة التي قضوها في القتال، بدون إجازات؛ "والجنود الذين لا يزالون في ميدان القتال ليس بإمكانهم حتى المشاركة في جنازات زملائهم. وهم يواجهون توتّراً هائلاً، ولا وقت لديهم للانتعاش من أحداث واجهوها بأنفسهم خلال الحرب." وأضاف أن "التراجع الجسدي والنفسي للجنود، وخاصة في القوات النظامية، والنقص الكبير بالضبّاط، يُقْلِق جداً قيادة الجيش الإسرائيلي."

وتطرّق المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن الحرب على غزة تمتد لفترة طويلة، وأن "جميع المسؤولين اعترفوا بالإخفاقات في مرحلة مُبْكرة. ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون حليفا، ترجم ذلك بالاستقالة. ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، برفضه المطلق الاعتراف بالمسؤولية عن الإخفاق، تَفَوّق على جميع زملائه. لكن لا يمكن التحدّث إلى الأبد عن المسؤولية كمسألة فلسفية – نظرية، من دون دعم ذلك

بفعل ما." وبحسب هرئيل، فإن "هذه الشكوك تتغلغل إلى داخل المؤسسة العسكرية، وإلى جميع المستويات، بدءاً من الجنرالات الذين يشعرون ببُعْدٍ واغترابٍ عن زملائهم في هيئة الأركان العامة ورئيس أركان الجيش نفسه؛ وحتى قادة الكتائب والسرايا في الخدمة العسكرية الدائمة الذين يتزايد بينهم عدد الذين يطلبون تسريحهم على إثر مشاعر تراجع المعنويات بسبب الحرب الطويلة." ولَفَت هرئيل إلى أنه "في الجيش الإسرائيلي يتحدّثون عن ضرورة إدارة 'اقتصاد الذخيرة' من أجل إبقاء مخزون القذائف والقنابل لاحتمال نشوب حرب شاملة مقابل حزب الله. لكن المعنويات هي مورد من شأنه أن يواجه نقصاً، وينبغي التعامل معه بحذر. وهذا ينطبق على جنود الاحتياط، الذين يُسْتَدْعَون للمرّة الثالثة للخدمة العسكرية في القطاع أو الشمال أو الضفة الغربية، وكذلك على الجنود النظاميين الشبّان الذين يُرْسَلون الآن إلى غزة بعد فترة قصيرة من انتهاء تأهيلهم." وتابع أن "شعبتي العمليات والقوى البشرية تواجه حالات اضطرارية، لم يتوقّع شدّتها أحد. فحرب استنزاف طويلة كهذه لم تكن متوقّعة في سيناريوهات الحرب، وتجْلب ضغوطاً بمستوى غير معقول." ولفت الباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، وعضو الكنيست السابق، عوفر شيلَح، إلى أن المَشاهد والتقارير حول الحرب على غزة "تُعيد إلى الذاكرة العام 1983، وهو العام الذي بدأ فيه الجيش الإسرائيلي بالغوص في الوحل اللبناني". وتوقّع أنّ "الأعباء على قوات الاحتياط، وخاصة على خلفية الخلافات المتصاعدة في المجتمع الإسرائيلي حول أهداف الحرب، ستؤثّر سلباً على أداء الجيش".

2 – نَجْل نتنياهو يُشارك فيديو يحثّ على التمرّد العسكري وقَتْل الغَزيّين وعدم "تسليم" القطاع

شارك يائير نتنياهو، نَجْل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على حسابه الخاص في منصّة تلغرام، مقطع فيديو لجندي في قوات الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي يشارك في الحرب المتواصلة على قطاع غزة المُحاصر منذ 232 يوماً، يُهَدّد بالتمرّد العسكري وعدم الانصياع لقيادة الجيش ورفض "تسليم" قطاع غزة لأي جهة فلسطينية. وظَهَر في الفيديو الذي شاركه نتنياهو الابن، جندي عَرّف نفسه على أنه مُقاتل في قوات الاحتياط ويشارك في الحرب على غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وتحدّث مُخاطباً رئيس الحكومة، نتنياهو، قائلاً: "نحن مُقاتلو الاحتياط لا نعتزم 'تسليم مفاتيح غزة' لأي سلطة فلسطينية أو لأي جهة عربية، لا حماس ولا فتح ولا غيرها." وظَهَر المُقاتل مُلَثّماً ومُسَلّحاً، وقد كتب على جدار في الخلفية شعارات

كاهانية تشير إلى أفكار الحاخام الفاشي، مئير كاهانا، مؤسّس حركة "كاخ" الإرهابية؛ وقال مُخاطباً نتنياهو: "مُقاتلو الاحتياط خلفك، ونحن نريد الانتصار. لدينا فرصة لن تتكرّر؛ هناك 100 ألف مُقاتل في قوات الاحتياط، وهم مُستعدّون لبذل أرواحهم. سنبقى هنا حتى النهاية." وطالب هذا المُقاتل وزير الأمن، يوآف غالانت، بالاستقالة، مُعْتبراً أنه "غير مؤهّل للانتصار في الحرب"، وهدّد بالعصيان العسكري، وقال إن "100 ألف مُقاتل سيظلّون على الجدار، ولن يغادروا غزة، وسيَدْعون المواطنين الإسرائيليين للقدوم إلى القطاع، وسنستجيب فقط لقائد واحد، ولن يكون وزير الأمن، ولا حتى رئيس الأركان"، هرتسي هليفي." وتابع: "نحن نُقاتل منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ونريد أن نُمَزّق كلّ من بقِي هنا (في إشارة إلى أهالي قطاع غزة)؛ كلّ من احتفل بذَبْحنا، وجميع الأطفال الصغار الذين داسوا على رؤوس أخوتنا الجنود عندما وطأت أقدامهم على أرض غزة؛ نحن نريد أن نقتل جميع هؤلاء؛ لن يظل أحد منهم على قيْد الحياة. نريد أن نبيدهم؛ وأنت سيّد غالانت غير قادر على فعل ذلك." وأضاف الجندي الذي سجّل المقطع داخل ما بدا أنه منزل مُهَدّم بقطاع غزة، مُهَدّداً وزير الأمن الإسرائيلي: "إمّا أن تُغَيّر الأسطوانة، وتفهم أننا نريد الانتصار، أو أننا سنستجيب فقط لرئيس الحكومة؛ أردْتم انقلاباً عسكرياً؟! نحن سنُريكم كيف يكون الحسم والنصر."

وبحسب صحيفة هآرتس، فإنّ الأقوال الواردة في الفيديو، ومُشاركته من قِبل نَجْل نتنياهو، قد تُشَكّل جريمة جنائية تشمل "التمرّد والدعوة إلى التمرّد"، والتي قد تصل عقوبتها لمدّة خمس سنوات؛ ونقلت عن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي قوله: ""السلوك الموثّق في الفيديو هو انتهاك خطير لأوامر وقِيم الجيش الإسرائيلي، ويشكّل شبهة ارتكاب جرائم جنائية." وقال إن "النيابة العسكرية أمَرَت الشرطة العسكرية بفتح تحقيق؛ وفي نفس الوقت الذي يتم فيه التحقيق، ونظراً لخطورة الواقعة، أمَرَ رئيس أركان الجيش بإجراء حوار قيادي فوري على جميع المستويات"، علماً بأن الفيديو، الذي يكشف عن الميول الانتقامية في الجيش الإسرائيلي، جاء في سياق الخلاف بين نتنياهو من جهة، والقيادة العسكرية والأمنية وغالانت من جهة أخرى، بشأن مستقبل قطاع غزة.

3 – مسؤول إسرائيلي: لا يمكن التوصّل إلى تهدئة في ظلّ الحكومة الحالية

نَقَلت القناة الـ12 الإسرائيلية، عن مسؤول بملف الأسرى بالجيش الإسرائيلي، قوله، إنه لا يمكن إبرام صفقة تعيد الأسرى المُحْتَجزين في ظل وجود الحكومة الحالية. ويُعارض عدد من وزراء حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي

بنيامين نتنياهو، الدخول في مفاوضات لتبادل الأسرى مع حركة حماس، ومنهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش.

4 – استطلاع: 64% من الإسرائيليين يُعارضون إقامة دولة فلسطينية

أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه صحيفة "جيروزاليم بوست" أن حوالي 64% من الجمهور الإسرائيلي ضدّ إقامة دولة فلسطينية كجزء من عملية التطبيع مع المملكة العربية السعودية. وتُظْهِر معارضة الدولة الفلسطينية انقسامات سياسية كبيرة: 84% من ناخبي اليمين، و54% من ناخبي الوسط، و24% من ناخبي اليسار، يُعارضون هذه الخطوة. ومن المثير للاهتمام أن نسبة مُماثلة من الناخبين اليساريين تؤيّد إقامة دولة فلسطينية دون شروط. وكشف الاستطلاع أن أحداث 7 أكتوبر/ تشرين الأول، دَفَعت ثلث المشاركين الذين كانوا يعتقدون في السابق بإمكانية إنشاء دولة فلسطينية في ظل ظروف معيّنة، إلى تغيير رأيهم، وأصبحوا الآن يُعارضونها بالكامل. وبيْن أفراد العيّنة الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فما فوق، انخفضت نسبة التأييد لقيام دولة فلسطينية في ظل الاعتراف بإسرائيل وشروط نزع السلاح، من 44% إلى 32%. ولوحظ انخفاض مُماثل بين الحاصلين على تعليم أكاديمي (29% إلى 20%) والأفراد ذوي الدخل المرتفع (33% إلى 20%)؛ وكانت المعارضة مُرتفعة بشكل استثنائي بين المُشاركين الأصغر سناً (70% الذين تتراوح أعمارهم بين 18–29 عاماً)، والأفراد ذوي التعليم المنخفض (72%)، والمستجيبين التقليديين والمتديّنين والحريديم (74%، 88%، و91% على التوالي). وأظهر المُشاركون العلمانيون نسبة مُعارضة بلغت 54%.

5 – استطلاع: 70% من الإسرائيليين يرغبون في إزاحة نتنياهو عن الحكم

أظْهَر استطلاع أجْرَته هيئة البث الإسرائيلية، أن 70% من الإسرائيليين يرغبون في إزاحة رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، والتعجيل بإجراء انتخابات عامة. ويُعارِض عدد من وزراء حكومة نتنياهو الدخول في مفاوضات لتبادل الأسرى مع حركة حماس، ومنهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، والذين يُطالبون باحتلال قطاع غزة بشكل كامل والقضاء الكامل على حركة حماس وتهجير الفلسطينيين من داخل القطاع.

6 – آيزنكوت: "حماس" تُجَدّد قوّتها والقتال سيستمر لسنوات قادمة

قال الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غادي آيزنكوت، إنّه "من الضروري المضيّ قُدُماً في رفح، وفق الخطة المعتمدة، للوصول إلى خطوط النهاية، والدفع بصفقة تبادل أسْرى من موقع قوّة." وحذّر آيزنكوت من أن حركة حماس تُجدّد قوّتها، مُشيراً إلى أن قتالها سيستمرّ سنوات طويلة. لذا، فإنّ التوصّل إلى صفقة تبادل أسْرى هي ضرورة استراتيجيّة، وفق ما يرى. جاء ذلك خلال تقديمه إحاطة لأعضاء لجنة الشؤون الخارجيّة والأمن في الكنيست، في "مناقشة سريّة" جَرَت بينهم، بحسب ما أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية. وأضاف أنه "لا توجد معادلة بين تحرير الأسْرى وإنهاء الحرب"، مُشيراً إلى أنه "تمامًا كما توقّفنا من أجل هدنة في المرّة الماضية، يُمْكننا وقف الحرب والعودة بقدر ما يتطلبه الأمر، من أجل تحقيق أهداف الحرب." وقال آيزنكوت إن "هناك إجماعًا في "كابينيت الحرب" على ضرورة إطلاق سراح الأسْرى". كما ذكر أن "الكابينيت الموسّع"، "مُفكَّك ولا يؤدّي دوره."

7 – تحذيرات إسرائيلية من تداعيات "الخسارة المتكرّرة" في لاهاي

حَذّر كاتب إسرائيلي من تداعيات "الخسارة المتكرّرة" في المحكمة الجنائية الدولية، مُشيراً إلى أن تل أبيب تعرّضت للخسارة مرّتين خلال الأسبوع الماضي في لاهاي. وذَكَر الكاتب ميراف أرلوزوروف في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" العبرية، أن "الدولة تقترب بشكل كبير من اليوم الذي ستبقى فيه المُنْتَجات الإسرائيلية على الرفوف"، في إشارة إلى الاتساع المتوقّع لدائرة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية. وأشار إلى أن الردّ الإسرائيلي على الخسارة أمام محكمة لاهاي سيؤدّي إلى الإعلان عن الاحتلال كضم غير قانوني، مُضيفاً أنه "إذا لم يتم فرْض عقوبات رسمية، فإن الخسارة في المحاكم ستؤدّي إلى فرْض عقوبات غير رسمية." ولَفَت إلى أن ردّ تل أبيب على الخسارة في لاهاي، أثار أسئلة صعبة حول ما يتعلق بالتفكير المنطقي لزعمائها، مُنَوّهاً إلى أن بنيامين نتنياهو يقف أمام خطر مُذكّرات اعتقال دولية، واختار الخسارة عن طريق البصق على وجه المُدّعي العام في محكمة الجنايات الدولية، واتهامه بمعاداة السامية. وأشار إلى أن إسرائيل تعرّضت لضربة أيضاً في محكمة

لاهاي بخصوص موضوع العملية العسكرية في رفح، مُضيفاً أن الخطوات في تل أبيب تعكس صورتها كدولة خطيرة وغير عقلانية، وتقف على شفا الدولة غير الديمقراطية.

8 – تعهّد بسحْق داعمي فلسطين.. تفاصيل اجتماع سريّ عَقَدَه ترامب مع مُتَبَرّعين يهود

تعهّد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بسحْق المتظاهرين المؤيّدين للشعب الفلسطيني في الجامعات الأمريكية، وبترحيلهم من البلاد، في حال وصوله مُجَدّداً إلى السلطة، وذلك في لقاء سريّ مع مُتَبَرّعين يهود لحَمْلته الانتخابية، وفقاً لما كَشَفْته صحيفة "واشنطن بوست." وذكرت الصحيفة أن ترامب أخْبَر غرفة مُحْتَشدة بالمانحين، قال مازحاً إنها تمثّل 98% من أصدقائه اليهود، أنه سيَسْحق المتظاهرين المؤيّدين لفلسطين في الجامعات الأمريكية، وسيُرَحّل المتظاهرين، حسبما نَقَلَه عن أشخاص شاركوا في الاجتماع الذي عُقِدَ في نيويورك. وقال ترامب خلال اللقاء في 14 أيار/مايو: "شيء واحد سأعمله، أيٌ من الطلّاب الذين تظاهروا فسَأرْميهم خارج البلد. وكما تعرفون، هناك الكثير من الطلّاب الأجانب. وفي اللحظة التي يسمعون فيها بهذا الكلام، فسَيَتعدّل سلوكهم." وعندما اشتكى أحد الحاضرين من أن بعض الطلّاب والأساتذة الذين يشاركون في التظاهرات يمكن أن يتولّوا يوماً ما مناصب في السلطة، كان ردّ ترامب بأن المتظاهرين هم جزء من "ثورة راديكالية"، وأقْسَم أنه سيهزمها. وأثْنى على شرطة مدينة نيويورك التي هاجمت مُخَيّم اعتصام بجامعة كولومبيا، وقال إن على بقيّة المدن أن تحذو حذوها، وأنّ "هذا يجب أن يتوقّف الآن"، وفقاً للتقرير. وأضاف مُخاطباً المانحين: "حسناً، لو ساعدتم في انتخابي، ويجب عليكم عمل هذا. ولو ساعدتم في إعادة انتخابي، فإننا سنُعيد تلك الحركة 25 أو 30 عاماً للوراء"، وفقاً لما نَقَلته الصحيفة الأمريكية عن مانحين رفضوا الكشف عن هويّتهم. وأشارت "واشنطن بوست" إلى أن ترامب عَبّر أمام الرأي العام عن مواقف متردّدة بشأن ما إذا كان يجب مواصلة جيش الاحتلال الحرب على غزة أم عليه التوقف، حيث قال: "أنْهوا الأمر وعودوا إلى السلام، وتوقّفوا عن قتل الناس". إلّا أن المانحين الكبار للحزب الجمهوري ضغطوا عليه في الأشهر الأخيرة لكي يُظْهِر موقفاً قوياً ويدعم "إسرائيل" ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو. واعتبرت الصحيفة أن "اللقاء الخاص في نيويورك يقدّم رؤية جديدة حول موقف ترامب الجديد"، حيث قال في لقائه الخاص مع المانحين الأثرياء إنه يدعم "حق إسرائيل في حربها ضدّ الإرهاب"، وتَفاخَر بسياسات إدارته تجاه دولة الاحتلال. ولم يَذْكر ترامب خلال حديثه اسم نتنياهو الذي

يَمْقته بسبب اعترافه بفوز جو بايدن في انتخابات 2020، ولم يتحدّث معه منذ سنوات؛ كما لم يُقَدّم ترامب تفاصيل محدّدة بشأن تعامله مع "إسرائيل" في ولايته الثانية، وفقاً للتقرير. ونَقَلَت الصحيفة عن المانحين قولهم إن "ترامب عَبّر عن إحباطه من أنّ اليهود الأمريكيين لم يُصوّتوا له بنفس القوّة التي كان يتوقّعها"، وتساءل: "كيف يمكن لشخص يهودي مَنَحَ صوْته للديمقراطيين، وتحديداً لبايدن"

9 – تخوّف إسرائيلي من تبعات "شريط التمرّد" على قُرْب سيناريو "الحرب الأهلية"

ما زال الإسرائيليون يعيشون أصداء القنبلة التي فَجّرها أحد جنود الاحتياط أثناء تصوير شريط فيديو، وهو مُلَثّم ومُسَلّح، ويدعو للتمرّد على وزير الحرب يوآف غالانت وقائد الجيش هرتسي هاليفي، الأمر الذي اعتُبِر دعوة للاحتراب الداخلي. وترى أوساط الاحتلال أنها أمام ظاهرة مزعجة ومثيرة للقلق، ولأن التحريض هذه المرّة وصل إلى ما يَصِفُه الإسرائيليون بـ"قدس الأقداس"، وهو الجيش، الذي بات مادّة خلافية بين الفرقاء في الحلبة السياسية والحزبية.

أفرايم غانور، الخبير الأمني الإسرائيلي، كَتَبَ في صحيفة معاريف، أنّ "شريط التمرّد يعني تقديم هديّة لأعدائنا الذين يريدون أن يروا كيف يصبّ بيتسلئيل سموتريش وإيتمار بن غفير الزيت على النار المشتعلة أصلًا في الساحة الإسرائيلية، من خلال حياكة آخر المؤامرات المتبقّية هنا بالتهديد بإعلان التمرّد على الجيش وقيادته في زمَن الحرب، بالتزامن مع زيادة الدعوات لإنشاء لجان تحقيق حكومية لكشف إخفاقات هذه الحكومة قبل وبعد السابع من أكتوبر". وأضاف أن "شريط التمرّد المُشار إليه هو الترجمة الحقيقية لآلة السم المنتشرة في الشارع الإسرائيلي، وستزيد من شدّة حقن السم والكراهية بين اليهود؛ ثم سَنَسْمع عن الجُناة الذين أوصلونا إلى الهاوية التي وصلت إليها اليوم الدولة وشعبها عموماً؛ وبالطبع، أوّلًا وقبل كلّ شيء، الأضرار التي لحقت بالجيش الإسرائيلي وأمن الدولة، والعوامل التي أوصلتنا إلى الواقع الحالي، وبدأت فعلياً مع اتفاق أوسلو، وإخلاء مستوطنات غزة". وأشار إلى أن "شريط التمرّد المُشار إليه يُعزّز مظاهر الانشقاق والتمرّد التي انتشرت سابقاً بين جنود الاحتياط والضبّاط والطيّارين والمُقاتلين من وحدات النخبة خلال الانتفاضات الفلسطينية والمواجهات العسكرية معهم، ممّا يعني انتشاراً مُتَسارعاً لآلة السم أمام أعيننا، لأنّ من يتعمّق في هذه القضية، وانتشار هذا التسمّم في المجتمع الإسرائيلي، سيجد فيها صناعة كاملة تُنْتِج مجموعة من الأكاذيب حول الأفعال، من خيانة

مسؤولي الأمن الإسرائيليين، ممّن كان لهم دور في كارثة السابع من أكتوبر". وأوضح أن "الأمر يتجاوز شريط التمرّد إلى سلوك أكثر رسمية بالدعوة للانشقاق والتمرّد، حين تتّهم وزيرة المواصلات ميري ريغيف، المُقَرّبة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جهازي الشاباك والموساد، بأنّهما يعملان على إسقاط الحكومة، كما كشف أحد مُستشاريها المُقَرّبين؛ وبالتالي فلا يجب أن يفاجَأ الإسرائيليون بالطريقة التي تجري بها المؤامرات والأكاذيب في أوساطهم السياسية والحزبية من خلال استحضار آلة السم". وأكّد أن "شريط التمرّد هو الوصفة الحقيقية لتوفّر مُدَمّرات الدولة الذاتية، والتي باتت موجودة هنا بالفعل؛ ويتعلق الأمر بمنْ يدعو إلى انقلاب عسكري مفتوح، وإقالة وزير الحرب. ولذلك، فليس من المستغرب على الإطلاق رؤية أبٍ يتظاهر لأن ابنه مخطوفٌ لدى حماس، لكنّه يتعرّض للضرب من قِبَل الشرطة. وعندما يكون رئيس الوزراء أصمّاً في وجه كلّ هذا الشر، وعندما "يُغَرّد" ابنه المُقيم في ولاية ميامي، المَحْمي من قِبَل أفراد "الشاباك"، ويُشَجّع آلة السم من هناك". وتكشف هذه السطور الإسرائيلية "القلِقة والغاضبة في آنٍ واحدٍ معاً، أنّ القناعة السائدة بين عموم الإسرائيليين أن هذه الدولة قد اخْتُطِفت بالفعل من قِبَل طائفة مسيحانية جعلت من رئيس الوزراء ناطقاً باسمها، ممّا يفسح المجال لطرح جملة من التساؤلات الوجودية حول مستقبلها، وما الذي يجب أن يحدث هنا حتى تُدْرِك هذه الحكومة السيّئة والفاشلة أن كلّ يوم إضافي في ولايتها يقود الاحتلال لكارثة عامّة، يستدعي منها الذهاب إلى الانتخابات المُبْكرة".

10 – صحيفة بريطانية: "الموساد" هدّد المُدّعية العامة في لاهاي للامتناع عن التحقيق ضدّ "إسرائيل"

كشفت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن رئيس الموساد السابق، يوسي كوهين، هَدّد المُدّعية العامة السابقة لمحكمة الجنايات في لاهاي، فاتو بنسودا، لكي توقِف التحقيقات ضدّ "إسرائيل". وبحسب التحقيق، فإن كوهين تواصل مع بنسودا، سَلَف كريم خان في المنصب، في السنوات التي سبقت قرارها فتح تحقيق ضدّ الاحتلال الإسرائيلي بشبهة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في فلسطين. وقد بدأ التحقيق في عام 2021، وبلغت ذروته بطَلَب إصدار مُذكّرة اعتقال ضدّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الحرب يوآف غالانت، قدّمه خان. وقال مسؤول إسرائيلي لصحيفة الغارديان إن كوهين تصرّف بموافقة جهات عليا في "تل أبيب. " وقال مصدر إسرائيلي آخر للتحقيق إن هدف الموساد كان الإضرار بسمعة المُدّعية بنسودا، أو إقناعها بالتعاون مع "إسرائيل". ووصف مصدر ثالث كوهين بأنه "مبعوث نتنياهو غير الرسمي." وبحسب أربعة مصادر تحدّثت

للصحيفة البريطانية وشركائها في التحقيق، فإن بنسودا أخبرت مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين في محكمة لاهاي الجنائية عن الضغوط التي يُمارسها الموساد، وأخْبَرتْهم أن كوهين ضغط عليها عدّة مرّات، وأنه قال لها: "عليك مُساعدتنا، ودعينا نعتني بك. لا تريدين التورّط في أشياء من شأنها الإضرار بسلامتك أو سلامة عائلتك." ووصَف أحد المصادر التي تحدّثت معها بنسودا تكتيكات كوهين بأنها "صادمة"، في محاولة لترهيبها. ووفقاً للتحقيق، كان الموساد مُهْتَماً بأفراد عائلة بنسودا؛ بل وحصل على نسخ من المحادثات السريّة لزوجها. ثم حاولوا استخدام المادّة للإضرار بمصداقية المدّعي.

11 – إقليم بلجيكي يَحْظر مرور الأسلحة المُتّجهة إلى دولة الاحتلال عبر مطاراته

من المتوقّع أن يؤدّي الحظر الجديد الذي فَرَضه إقليم والوني في بلجيكا، والذي يَحْظر الآن جميع أنواع تجارة الأسلحة مع الاحتلال الإسرائيلي، أن يجعل من الصعب نقل الذخيرة إلى جيش الاحتلال، لا سيما تلك القادمة من الولايات المتحدة أيضًا. ويأتي هذا الحَظْر لسدّ ثَغْرة في التشريع الإقليمي التي كانت تستخدمها حتى الآن شركة الطيران "تشالنج"، في نقْل الأسلحة عبر مطار مدينة لييج، وفقاً لما ذَكَرَته صحيفة "لو سوار" البلجيكية. وكان الوضع القائم حتى الآن يسمح بمرور طائرات تحط في المطار وهي مُحَمّلة بأسلحة الى الاحتلال، ولكن دون الحاجة بإفراغ حمولتها، ومن ثمّ تُتابع طريقها الى الاحتلال؛ وفي هذه الحالة ليست بحاجة إلى ترخيص. لكنّ حاكم إقليم والوني (الإقليم الناطق بالفرنسية في بلجيكا، أحد أقاليم البلاد الثلاث) وقّع الآن على أمر يَحْظر نقْل أي أسلحة إلى الاحتلال، مع أو بدون تفريغها من الطائرة التي تقلّها. ووفق الصحيفة، مرّ ما لا يقل عن 70 طناً من الذخيرة والمتفجّرات عبر مطار لييج منذ 7 تشرين أول/أكتوبر الماضي، حيث قامت شركة "تشالنج"، التي يُديرها الإسرائيلي يوسي شكرون، بنَقْل هذه المعدّات العسكرية من نيويورك إلى تل أبيب، على الرغم من أن حكومة والوني تعهّدت في أوائل فبراير/شباط بعدم مَنْح أي تراخيص عبور أو تصدير أخرى للاحتلال. وقَبْل نحو أسبوعين، قدّمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية في بلجيكا، دعوى قضائية ضدّ شركة الشحن الإسرائيلية ZIM بحجّة انتهاكها قواعد نقْل الأسلحة، وفق تقارير إعلامية محلية بلجيكية. وشارك في تقديم الدعوى القضائية كلٌ من الجمعية البلجيكية الفلسطينية، ومؤسسة "الحق–أوروبا"، ومنظمة "أوكسفام"، ومنظمة "العمل لأجل السلام."

12 – "الاتحاد الإفريقي": الضربات على رفح استخفاف بقرار "العدل الدولية"

أدانَ رئيس مفوّضية الاتحاد الإفريقي، موسى فقي محمد، الغارات الجويّة التي شنّها جيش الاحتلال الإسرائيلي على مخيّم للنازحين في منطقة رفح جنوبي قطاع غزة. وقال محمد، إن "إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي مع الإفلات التام من العقاب، وفي تحدٍ لحُكْم محكمة العدل الدولية." وأضاف أن "قرار محكمة العدل الدولية، وهي أعلى مَحْكمة في الأمم المتحدة، الذي أمَر إسرائيل في 24 أيار/مايو بوَقْف هجومها العسكري على الفور في رفح، يجب تطبيقه بشكل عاجل إذا أُريد للنظام العالمي أن يسود." واستشهد وأصيب عشرات الفلسطينيين، أغلبهم أطفال ونساء، في قصف إسرائيلي استهدف خيام نازحين قرب مقرّ أممي في منطقة تل السلطان شمال غرب رفح، التي ادّعى الاحتلال أنها "آمنة" دون سابق تحذير.

13 – آيزنكوت: نتنياهو فشل أمنياً في غزة.. وصَف ترويجه لهزيمة حماس بـ "زراعة الوهم"

شنّ الوزير في كابينيت الحرب الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، هجوماً حاداً على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال مشاركته في مؤتمر للأمن والشؤون الإستراتيجية نظّمته كليّة نتانيا، مُعْتبراً أنه يزرع "وهماً كاذباً" عبر الشعارات التي يُردّدها بشأن الحرب على غزة، مُشدّداً على أنه "فشِل على الصعيدين الأمني والاقتصادي." وقال آيزنكوت إنّ "من المستحيل تسويق شعار جذّاب، وهو: 'النصر المُطلق، النصر المُبين' في الحرب ضدّ الإرهاب. الاختبار دائمًا يكون بعيد المدى؛ عليك أن تبحث عن شيء يصعب تفسيره، ولكنه انتصار من خلال انقلاب استراتيجي. الحرب على الإرهاب معقّدة ومتواصلة؛ ومن يقول إننا سنفكّك بضعة كتائب في رفح ثم نعيد المختطفين فهو يزرع وهماً كاذبا." واستعرض آيزنكوت الأهداف الأربعة التي حدّدها نتنياهو لحكومته الحالية عند تنصيبها، وهي: "كبْح البرنامج النووي الإيراني، والسعي لتحقيق السلام مع السعودية، والحفاظ على الاقتصاد وخفض تكاليف المعيشة، واستعادة الأمن والحوكمة (سلطة الدولة)"، وشدّد على أن نتنياهو فشل في جميع هذه الأهداف "فشلاً ذريعاً." وبحسب آيزنكوت، فإن "الحقيقة هي أن الأمر سيستغرق من 3 إلى 5 سنوات لتحقيق استقرار كبير، ثم سنوات عديدة أخرى لتشكيل سلطة أخرى (في قطاع غزة). النصر الكامل هو شعار فارغ". وعن استعادة الأسرى الإسرائيليين في غزة، قال: "كنتُ أتمنّى لو كان بإمكاننا تنفيذ

عملية عنتيبي، لكنهم مُنتشرون في عشرات المواقع." وأضاف أن "نتنياهو فشل في الأمن والاقتصاد؛ في الآونة الأخيرة، تَدْخل الاعتبارات السياسية وغيرها من الاعتبارات في عملية صنع القرار"، وشدّد على أن "حماس ليست منظمة إرهابية فحسب، بل هي منظمة أيديولوجية. حتى لو أَجْروا انتخابات في غزة اليوم، فإنهم سيفوزون." واعتبر أن أهم ما خسرته إسرائيل في الهجوم الذي شَنّته حركة حماس في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، كان "قوّتها الرادعة التي كانت مُتَرَسّخة في أذهان أعدائها في أنها دولة غير قابلة للهزيمة في ظلّ القوّة الكبيرة التي يَحْظى بها الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو، وكذلك المجتمع الإسرائيلي" في ظل الموارد والقوّة الاقتصادية. وفي ردٍ على تصريحات آيزنكوت، جاء في بيان صدر عن الليكود، أن "آيزنكوت و(بيني) غانتس يبحثان عن أعذار لإنهاء الحرب دون تحقيق أهدافها، والانسحاب من الحكومة في خضمّ الحرب. وبدلاً من الانخراط في السعي لتحقيق النصر، فإنهم يَنْخرطون في سياسة تافهة".

14 – تقرير: عدد رافضي الخدمة بالجيش الإسرائيلي بالحرب الحالية "غير مسبوق"

طَرَأَ ارتفاع في عدد الجنود الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي، احتجاجاً على سياسة الحكومة ضدّ الفلسطينيين، فيما أفادت حركة "يوجد حد" التي تساعد رافضي الخدمة بدوافع ضميرية، بأن عدد رافضي الخدمة "غير مسبوق" في الحرب الحالية على غزة، وفق تقرير نشره موقع "زمان يسرائيل" الإخباري. وقال المُتحدّث باسم حركة "يوجد حد"، يشاي مينوحين، إنه ساعد قرابة 40 جندياً ومجنّدة رفضوا الأمر العسكري باستدعائهم لقوات الاحتياط. وأفاد ناشطون آخرون في هذه الحركة، التي تأسّست في أعقاب اجتياح لبنان في العام 1982، بأنهم ساعدوا عشرات الجنود الآخرين في رفْض الخدمة. وتلقّت الحركة قرابة 100 طلب بالمساعدة من رافضي الخدمة العسكرية خلال الحرب الحالية؛ بينما كانت الحركة تتلقّى 10 – 15 طلباً كهذا في السنة، وحوالي 40 طلباً في سنوات الحرب على لبنان والانتفاضتين الفلسطينيتين. وأشار مينوحين إلى أن توجّه رافضي الخدمة إليه بدأ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أي بعد أسبوع من شنّ إسرائيل الحرب على غزة، ولا تزال تصله طلبات كهذه من جنود. وأفادت مجموعة تحمل اسم "رافضات"، التي تساعد فتية وفتيات يرفضون التجنيد في الجيش الإسرائيلي قبل استدعائهم للخدمة الإلزامية، بارتفاع عدد رافضي الخدمة الذين توجّهوا إلى "رافضات." وكان عدد الفتية والفتيات الذين يُعْلِنون عن رفضهم للخدمة العسكرية أقل من عشرة في السنة؛ لكن

ناشطي "رافضات" يفيدون بارتفاع ملموس في عدد جنود الاحتياط رافضي الخدمة الذين توجّهوا إليهم، وتوجيههم المجموعة إلى حركات أخرى. كذلك أفاد الناشط اليساري، دافيد زونشاين، الذي أسّس حركة "الشجاعة بالرفض" وساعد رافضي خدمة في الماضي، بأنه تلقّى خلال الحرب الحالية طلبات مساعدة من عشرات رافضي الخدمة، وخاصة في الأشهر الأخيرة، وأكثر بكثير ممّا تلقّى في السنوات الأخيرة كلّها. وفي أعقاب تقليص تجنيد قوّات الاحتياط في الأشهر الأخيرة، استمرّ عدد رافضي الخدمة في الارتفاع، "وذلك بسبب تَعَقّد الحرب، وجرائم الحرب التي تُرْتَكب، والاحتجاجات المتصاعدة ضدّ أداء الحكومة"، وفقاً للتقرير. ولفت التقرير إلى أنه إضافة إلى رافضي الخدمة بدافع أيديولوجي، بدأت مؤخّراً ظاهرة رفض خدمة من جانب جنود تراجعت معنوياتهم بسبب إطالة الحرب. ففي نهاية نيسان/أبريل، أعلن حوالي 30 جندي احتياط في لواء المظليّين، الذين تمّ استدعاؤهم للخدمة العسكرية في رفح، أنه يَرْفضون المثول فيها، لأنه خلال أشهر الحرب الطويلة تضرّرت دراستهم وعملهم وعائلاتهم؛ وتسبّب ذلك بضائقة نفسية وجسدية.

15 – الكنيست يُصادِق على مشروع قانون يعتبر الأونروا "منظمة إرهابية"

صادَقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون يقضي بأن تُعْلن إسرائيل عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا أنها "منظمة إرهابية"، بتأييد 42 عضو كنيست ومعارضة ستّة. ويقضي مشروع القانون بأن "قانون مُحاربة الإرهاب" يَسْري على وكالة الأونروا التابعة للأمم المتحدة، وتوقّف كافة الاتصالات والعلاقات بين إسرائيل ومواطنيها وبين الأونروا، وإغلاق مكاتب الوكالة في إسرائيل. كما ستَسْري على الوكالة الأممية بنود قانون العقوبات التي تَسْري على "منظّمات إرهابية." وقدّمت مشروع القانون عضو الكنيست يوليا ميلينوفسكي، من حزب "يسرائيل بيتينو". وقال رئيس هذا الحزب، أفيغدور ليبرمان، إنّ "الأونروا هي منظّمة إرهابية"، زاعماً أنه "بات واضحاً اليوم أكثر من الماضي أن منظّمة الأونروا، التي ساعدت في قتْل، خطْف واغتصاب يهود، في هجوم 7 أكتوبر، لا تُساعد اللاجئين، وإنما المنظّمات الإرهابية في قطاع غزة فقط." وزَعَمت "إسرائيل" أن موظّفين في الأونروا شاركوا في هجوم "طوفان الأقصى"، لكنها لم تقدّم أدلّة على ذلك. كما أن دولًا قَطَعت تمويلها للأونروا في أعقاب المَزاعم الإسرائيلية، تراجعت وعادت إلى تمويل الوكالة. وخَلُصت

مُراجعة مستقلّة لأداء الأونروا إلى أنه "لا بديل" عن الوكالة، مُشدّدة على أنّ إسرائيل لم تُقدّم أدلّة على مَزاعم ارتباط موظّفين في الوكالة بحركة حماس، أو انتمائهم إلى فصائل المقاومة في قطاع غزة.

وعلّقت وزارة الخارجية الإسرائيلية على التقرير بالادّعاء أنه يَفْتقر إلى "فَحْص حقيقي وشامل." وأكّدت المُراجعة، التي ترأّست لجنتها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، كاترين كولونا، بتكليفٍ من الأمم المتحدة، وبمشاركة ثلاثة معاهد أبحاث، أنّ "الأونروا كانت تُزَوّد إسرائيل بشكل مُنْتَظم بقوائم أسماء موظّفيها للتدقيق؛ وبالمقابل، لم تُبْلِغ الحكومة الإسرائيلية الأونروا بأيّ مخاوف تتعلّق بأيٍ من موظّفيها." وأوضحت المُراجعة أن إسرائيل لم تُثْبت بعد أياً من ادّعاءاتها الأوسع حول "تورّط" موظّفي الأونروا في الارتباط مع حركتي حماس أو الجهاد الإسلامي. وأشارت المُراجعة إلى أنه في آذار/ مارس الماضي "أَصْدَرَت إسرائيل ادّعاءات علنيّة مَفادها أن عددًا كبيرًا من موظّفي الأونروا هم أعضاء في منظّمات إرهابية. ومع ذلك، لم تُقَدّم إسرائيل بعد أدلّة داعمة على ذلك."

16 – فضيحة في الجيش الإسرائيلي تطال مُكَلّفين بالخدمة وشبكة من المُحامين والأطبّاء النفسيين

كشفت التحقيقات في "إسرائيل" عن صناعة فساد يَلْجأ إليها المُتَهرّبون من الخدمة في الجيش بذريعة الأمراض النفسية والعقلية، بمعونة أطبّاء نفسيين ومُحامين مُتواطئين لتسهيل أمورهم مقابل المال. وكتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية أن شبكة من الشباب الذين يكذبون، والمُحامين المتورّطين، والأطبّاء النفسيين الذين يُصْدِرون تقارير كاذبة حول الحالة العقلية لآلاف المُكلّفين بالخدمة العسكرية أو الاحتياط، مُقابل كسب المال، حتى خلال فترة الحرب. وقال قائد أحد التشكيلات العسكرية في الجيش الإسرائيلي: "سَأقاتِلهم بشراسة، حتى يسحبوا ترخيصهم (الأطبّاء والمُحامون) من لجان الأخلاقيات المهنيّة." ويعترف العسكري أنه ليس لدى الجيش الإسرائيلي ما يكفي من المُفَتّشين للتحقّق من كلّ توصية صادرة لإعفاء المُكَلّف. ويُقَدّر الجيش الإسرائيلي أنّ هناك عدّة آلاف من الشباب الأصحّاء الذين يبلغون من العمر 18 عاماً، والذين يتهرّبون من الخدمة العسكرية بطريقة سهلة مقابل المال، وأنّ حوالي 10% من المُستفيدين من الإعفاء من هذه الخدمة لأسباب طبيّة وعقليّة، ليُطْرَح التساؤل هنا.. هل 10% من السكّان هم هكذا (يُعانون أمراض نفسية)؟.

17 – جيش "إسرائيل" في "قائمة العار" لأوّل مرّة

أعلنت "إسرائيل"، الجمعة، إدراج جيشها رسمياً في قائمة الأمم المتحدة للأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال بمناطق النزاع، المعروفة إعلاميًا بـ"قائمة العار"، أو "القائمة السوداء." وتُعَدّ هذه المرّة الأولى التي يُدْرَج

فيها الجيش الإسرائيلي ضمن هذه القائمة، رغم مُطالبات بهذه الخطوة تكرّرت في السنوات الماضية من قِبل منظمات حقوقية دولية. وقالت وزارة الخارجية، في بيان، إن "سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد أردان تلقّى إخطاراً رسمياً من الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريتش) حول قراره إدراج الجيش الإسرائيلي في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال في مناطق النزاع، باعتباره طرفاً في النزاع ارتَكَب انتهاكات ضدّ الأطفال ولم يَحْمِهم." فيما زَعَم أردان أن غوتيريتش "يشجّع الإرهاب وأعمال كراهية لإسرائيل" عبر اتخاذه هذا القرار، حسب البيان ذاته.

وأضاف: "عارٌ عليه! إنّ قرارات الأمين العام لا تُعطي إلّا الأمل للإرهابيين في البقاء، وتُشَجّعهم على استخدام الأطفال في الإرهاب وإطالة أمَد الحرب." وشنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هجوماً حاداً على الأمم المتحدة، زاعماً أنها بقرارها هذا وضَعت نفسها على "القائمة السوداء للتاريخ" ، عندما انضمّت إلى أنصار حماس." كما زَعَم نتنياهو، في تدوينة عبر منصّة "إكس"، أن "الجيش الإسرائيلي الأكثر أخلاقية في العالم." و"قائمة العار" هي قائمة يُرْفِقها الأمين العام للأمم المتحدة كمُلْحَق مع تقريره حول الأطفال في مناطق النزاع، وتركّز بشكل أساسي على المُتَوَرّطين في انتهاكات ضدّ الأطفال بمناطق النزاع، بما يشمل قَتْلهم وتشويههم وتجنيدهم واستغلالهم جنسيا.ً ووفْق صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية الخاصة، تضم هذه القائمة حاليًا الجيش الروسي، وتنظيمات إرهابية مثل "القاعدة" و"داعش" و"بوكو حرام." وسيَسْري القرار الأممي بضم إسرائيل "لقائمة العار" لمدّة 4 سنوات.